المحاضرة الثانية

تحديد المشكلات الاجتماعية

هناك مجموعة من العناصر يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد المشكلة الاجتماعية وهى :

1- مقاييس المشكلة الاجتماعية :

تظهر المشكلة الاجتماعية عادة عند وجود نوع من التعارض بين ماهو كائن أو موجود بالفعل ، وبين ما يعتقد الناس أنه ينبغي أن يكون . وهذا الأمر نسبى ، حيث يختلف تقديره من مجتمع لآخر ومن جماعة لأخرى داخل المجتمع الواحد ، طبقا لقواعد السلوك التي يتحكم الأفراد في المجتمع

مثال : يمارس المجتمع السعودى نوعاً من السلوك الخاص فيما يتعلق بالمظهر الخارجي للفرد ،خاصة الملبس ، وأى خروج على هذا السلوك العام الذى ارتضاه أفراد المجتمع لأنفسهم لن يرتاح له الكثيرون ،وكذلك اللباس الفاضح الذى تسمح به بعض المجتمعات ، بدعوى الحرية ، خاصة فيما يتعلق بالإناث، لا تسمح به مجتمعات الخليج بصفة عامة ، وذلك بحكم انتمائها جميعا لعقيدة الإسلام التي تفرض الاحتشام ، كما أنها تتطلب الاعتدال في كل شيء

- ويرى **«روبرت ميرتون»** أن المقياس الذى يمكن الاعتماد عليه لتحديد ما يعد مشكلة اجتماعية هو القيم الاجتماعية التي يتفق حولها الناس حيث أن الناس لا يتنازلون عن قيمهم التي تبرز لهم أسباب السلوك غير المرغوب فيه

- وعلى ضوء هذه المعايير يحكم المجتمع على المشكلة الاجتماعية وعلى من يتسببون فيها ،وتكون استجابة المجتمع ككل هي الأساس في الحكم

2- الأصول الاجتماعية للمشاكل الاجتماعية :

لابد أن يكون للمشكلات الاجتماعية جذور اجتماعية داخل البناء الاجتماعى ، فالمشكلات الاجتماعية مثل الجريمة والفقر والعنف هي نتائج لمجموعة من الوقائع الاجتماعية .

وبالتالي يمكن القول بأن المشكلة ليست إلا نتيجة الخلل الوظيفى الذى يصيب البناء الاجتماعى وهنا لابد لعالم الاجتماع أن يركز على المصادر الاجتماعية للمشكلات الخطيرة داخل المجتمع

- لكن لا يعنى ذلك أن جميع المشكلات التي يعانى منها المجتمع ذات أصول اجتماعية غالبا ، فهناك مشكلات ترتبط بالطبيعة كالفيضانات أو الزلازل أو البراكين ، ولكن هذه الأزمات الطبيعية ليست لها أصول اجتماعية ، لذا فإن علماء الاجتماع ينظرون إلى تلك المشكلات باعتبارها سطحية ومؤقته

3- المشكلات الاجتماعية الظاهرة والكامنة :

- كثير من المشكلات الاجتماعية ظاهرة وواضحة للعيان ، ولا يختلف عليها أفراد المجتمع ، فالجرائم بكل أنواعها جزء من المشكلات الاجتماعية التي توجد في المجتمعات بدرجات متفاوتة ،

والكل يستنكرها ، فمشكلة تعاطى المخدرات – على سبيل المثال- بين الشباب في كثير من المجتمعات تعتبر من المشكلات الواضحة الظاهرة التي تحاول المجتمعات جاهدة القضاء عليها .

- هناك أنواعاً من المشكلات الاجتماعية كامنة وغير واضحة بالنسبة للكثيرين ، فعلى سبيل المثال ، هناك مشكلات اجتماعية قد تنشأ بين الشباب نتيجة مشاهدتهم لبعض البرامج التليفزيونية ،

حيث ثبت أن بعض الشباب يقلدون أبطال المسلسلات التليفزيونيةالتي يشاهدونها في مجال الجريمة ، كسرقة السيارات بأسلوب معين، أو حوادث الطرق الناجمة عن السرعة المفرطة .

- و يرى **« روبرت ميرتون»** في هذا الإطار أن اهتمام علماء

الاجتماع يجب ألا ينحصر في نطاق دراسة المشكلات الاجتماعية الظاهرة فقط ،ولكن يجب الاهتمام أيضاً بدراسة المشكلات الاجتماعية المستترة أو الكامنه أي تلك التي تتعارض مع قيم الجماعة دون أن تلاحظ الجماعة هذا التعارض أثناء ممارستها للحياة في مجالاتها المتعددة .

- وهنا يجب أن يقوم عالم الاجتماع بدورمهم في أن يجعل من المشكلة الاجتماعية المستترة مشكلة ظاهرة داخل المجتمع

4- الإدراك العام للمشكلة الاجتماعية من خلال الرأي العام :

يعتبر الرأي العام ضرورى كمصدر للمعرفة الاجتماعية ، ولابد أن يتاثر بالمشكلة الاجتماعية عدد كبير من الأفراد ، أو أن يعانى منها أفراد ذو أهمية في المجتمع . هنا يبرز تساؤل هام وهو ما عدد الأفراد الذين تؤثر فيهم المشكلة؟؟

- يرى بعض علماء الاجتماع أن عدد الأفرد المعنيين هو مقياس حجم المشكلة الاجتماعية ، أي أن ما يراه عدد أصغر من الأفراد على أنه حالة ضارة لا يمثل سوى مشكلة اجتماعية ثانوية أو بسيطة فالحجم العددى هو الذى يحدد ما هو حسن وما هو سيء .

- وبوجه عام كلما زاد عدد الأفراد الذين يعانون من المشكلة كلما اتسمت المشكلة بالطابع الاجتماعى ، فهناك فرق بين أن يعانى 5% من مجموع القوى العاملة من البطالة ، وبين أن يعانى 25% من مجموع هذه القوى العاملة من البطالة

5- نوعية الأشخاص التي تحدد المشكلة الاجتماعية :

يتعلق هذا المعيار بتحديد نوع الأشخاص الذين يحكمون على وجود المشكلة الاجتماعية ، وأهمية دراستها ، ودرجة خطورتها بالنسبة للمجتمع .

ويرى علماء الاجتماع أن غالبية الناس داخل المجتمع هم الذين يحددون ما يعد مشكلة اجتماعية . إلا أننا نحتاج إلى التدقيق الجيد لكى نعرف من منهم الذى يحكم على ظروف معينه باعتبارها تمثل مشكلة اجتماعية وذلك لاختلاف الناس في تقييم السلوك .

- فعلى سبيل المثال ، تختلف نظرة الناس إلى السلوك الإنحرافى حسب أسلوب التنشئة الاجتماعية نتيجة لاختلاف التوجيه الإجتماعى للتربية بالإضافة إلى اختلاف الموجهات الثقافية خاصةإذا كانت الثقافة معقدة وغير متجانسة ،واختلاف المهنة والمستويات التعليمية ، كل ذلك يؤدى إلى الاختلاف في الحكم على السلوك الإنحرافى .